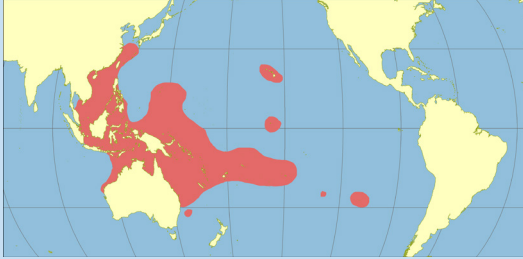


خيار البحر الأسود ذو الحلمة (*Holothuria nobilis* و *Holothuria whitmaei*)
وخيار البحر الأبيض ذو الحلمة (*Holothuria fuscogilva*)

تستوفي معايير اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (الاتفاقية) CITES

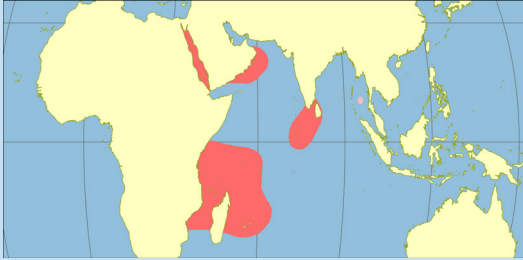


المصدر: F. Carocci

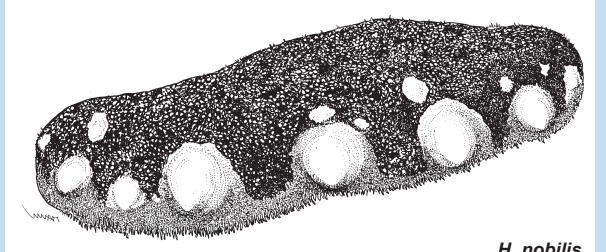


H. whitmaei

البيانات غير كافية



المصدر: F. Carocci



H. nobilis

لا تستوفي معايير الإدراج بقائمة الاتفاقية



المصدر: F. Carocci



H. fuscogilva

أخرى *H. nobilis* تنقصها البيانات الكافية و *H. fuscogilva* التي تعيش في المياه القاعية لم تستوف معايير الاتفاقية.

وعند النظر في إمكانية إدراج هذه الأنواع في القائمة، يوصي فريق الخبراء بأن تسجل أطراف الاتفاقية مختلف الصعوبات التي تواجهها البلدان في إدارة مصايد خيار البحر، بالنظر إلى أن القيمة العالية للبضاعة المجففة (بيش دي مير، تريبانغ، غامات أو بالات) هي دافع للصيد الجائر.

يمكن للتجار التفريق بين هذه الأنواع، ومع أن البضاعة الشبيهة قد تكون مناسبة لهذه المجموعة، فإن الأفراد الأقل تدريجاً قد يجدون صعوبة في التمييز بينها.

تعرضت للصيد الجائر. ولكن من أجل إعادة بناء المخزونات، يتطلب الأمر عدة سنوات كما أن الإلتعاش يختلف حسب الأماكن.

فحص فريق الخبراء معلومات عن حالة المخزونات التي تم الحصول عليها من ولايات ميكرونيزيا الموحدة: بالاو، جزر كوك، ساموا، تونغافا، فيجي، جزر سليمان، أستراليا، إندونيسيا، جزر المالديف، مصر، بابوا غينيا الجديدة، سريلانكا، مايوت، سيشيل، وجمهورية تنزانيا المتحدة، زنجبار، وكذلك معلومات عن التحولات في أحجام التجارة.

إعتبر فريق الخبراء أن البيانات المتعلقة بانخفاض *H. whitmaei* تستوفي معايير الإدراج بقائمة الاتفاقية من ناحية، ومن ناحية

يعد خيار البحر ذو الحلمة من الأنواع القاعية بطيئة الحركة التي تعيش في الشعاب الاستوائية. على الرغم من عدم وجود معايير بيولوجية ثابتة، قام فريق الخبراء بتقييم الأنواع على أنها ذات إنتاجية منخفضة.

لقد كانت مخزونات خيار البحر ذو الحلمة مرنة وقادرة على الصمود أمام الانقراض، رغم أنه تم الإبلاغ عن إنخفاضات في كثافتها. وبعضها كانت انخفاضات مهمة، وهو ما يمثل مصدر قلق لإستدامة هذه الأنواع، حيث أن الحفاظ على الكثافة الكافية أمر ضروري لنجاح التكاثر.

ولاحظ فريق الخبراء أيضاً بعض الأمثلة على انتعاش أرصدة خيار البحر ذو الحلمة التي

الإدارة

تشمل التدابير التنظيمية الوطنية الأكثر شيوعًا: الحجم القانوني الأدنى للصيد المسموح به، تحديد المعدات، الطلب من المصدرين تقديم سجلات الصيد، إجراءات الإغلاق المؤقت. وعند الشروع، ثبت أنه من الصعب تطبيق حصص إجمالي الصيد المسموح بها. وتم استخدام الوقف الاختياري للصيد في العديد من البلدان لاستعادة المخزون من الصيد بمجرد ملاحظة النضوب. ويشهد التعرف على مستوى الأنواع تحسن بفضل إنشاء مواد تحديد نوعيتها وهويتها.

بموجب الإتفاقية. ولم تتمكن عموماً تدابير الإدارة المشتركة والمتخذة على الصعيد الوطني وإنفاذ اللوائح من ضمان استقرار الإنتاج داخل البلدان، حيث تتميز دورات الصيد بتعاقب فترات ازدهار وتراجع في كثير من الأحيان بهذه المصايد. في منطقة المحيط الهادئ، طرح مجتمع المحيط الهادئ خيارات مقارنة إقليمية لتجارة خيار البحر، ووافقت مجموعة رأس الحربة الميلانيزية على الحد الأدنى للحجم المسموح به للصيد والتجارة.

يتم استغلال أنواع خيار البحر ذو الحلمة في الغالب في المصايد الصغيرة والحرفية في معظم مدى انتشارها. ولا يوجد هناك تسيق دولي أو اقليمي في إدارتها، ويعزى ذلك جزئيًا إلى أن صيد خيار البحر وتصدير المنتجات المجففة والمجمدة لا يزالان يعانيان من سوء جمع البيانات على مستوى الأنواع وكذلك ضعف الإدارة / أو التنفيذ.

ولدى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والإتفاقية تاريخ في فحص مصايد خيار البحر من أجل الإدارة التكميلية المحتملة

التجارة

لا تزال سلاسل القيمة التجارية وإمكانية التتبع من المصايد إلى السوق غامضة غير شافية إلى حد كبير على مستوى الأنواع، مع وجود شائعات للنشاط الغير قانوني على طول مراحل سلسلة هذه التجارة.

تواجه العديد من الدول تحديات التنمية والتطوير في صيد خيار البحر، مع اعتماد المجتمعات النائية على خيار البحر للحصول على دخل وسيولة نقدية.

على الرغم من أن التجارة الدولية تعود إلى قرون مضت، فقد عرفت توسعا في العقود الأخيرة، إذ يفوق سعر خيار البحر ذو الحلمة في أسواق آسيا ما يزيد عن 200 دولار أمريكي للكيلوغرام، وذلك حسب حجمه ونوعية تحويله.

الفعالية المرجحة لأغراض الصون

إذا تم إدراج خيار البحر ذو الحلمة بالملحق الثاني للإتفاقية فإنه سيتم تسجيل التجارة مستقبلا في قاعدة بيانات الإتفاقية ولكن وكما كان الحال بالنسبة لأسماك القرش وحصان البحر المدرجة في القائمة، فإن فريق الخبراء يتوقع أن يؤدي الإدراج بالقائمة إلى حث بعض البلدان إلى وقف الصادرات القانونية من خيار البحر ذو الحلمة أو جميع أنواع خيار البحر؛ ومن المرجح أن تكون هذه الاستجابة ذات مدى محدود في ازدياد الحوكمة.

وينبغي أيضا لفت النظر إلى الآثار المترتبة عن الإدراج بالقائمة على ظهور تربية الأحياء المائية لخيار البحر.

حصص الصيد والتجارة. ويمكن دعم ذلك بالمزيد من التعاون بين البلدان المصدرة.

من الصعب السيطرة على المنتجات السمكية ذات القيمة العالية والحجم الصغير للبضاعة. ومن المتوقع أن تستمر التجارة غير القانونية دون إبلاغ ودون تنظيم، ما لم تكن هناك استثمارات مهمة في تتبع المنتجات ومراقبتها عبر سلسلة السوق.

قد يكون تحديد الأنواع تحديًا نظرًا لأن خيار البحر غالبًا ما يكون متشابهًا. يمتلك خيار البحر ذو الحلمة حلمات على جانبيه ويكون من الصعب التمييز بين الأنواع من خلال العين غير المدربة.

نظرًا للطريقة التقليدية المعتمدة على نطاق واسع في صيد خيار البحر، ونظرًا لاعتماد المجتمعات الريفية على هذه التجارة فإن تنفيذ قائمة الاتفاقية يتطلب استثمارات كبيرة في قدرات المصايد والصون وكذلك وكالات التجارة في دول الإنتاج والعبور والتجارة.

تعد قدرة الوكالات الوطنية على إجراء تقييمات الأرصدة مُستقلة عن المصايد حافزا إيجابيا، وقد يسهل ذلك اتخاذ القرارات الإدارية.

يمكن أن يترتب عن إدراج خيار البحر ذو الحلمة بقائمة الاتفاقية بعض الفوائد لأغراض الحفاظ. علاوة على ذلك، يمكن أن يوفر آلية للإبلاغ الشامل الموحد عن